

أثر الانفتاح الاقتصادي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015،
دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

**The Impact of Economic Openness on the Effectiveness of Monetary Policy
in Algeria During the Period 1990-2015,
A Standard Study Using the Model Autoregressive Distributed Lags ARDL-**

أ.د. تهتان مراد¹، بن عروس رضوان²

¹ جامعة يحيى فارس بالمدينة، mtahtane2003@yahoo.com

² جامعة يحيى فارس بالمدينة، rida26benarous@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/9/08 تاريخ القبول: 2018/12/08 تاريخ النشر: 2018/12/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر الانفتاح الاقتصادي في السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، وقد تم استخدام مجموعة من المتغيرات بما يتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري والدراسات التجريبية وبالاعتماد على منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL الذي قدمه كل من Pesaran et Al 2001 وعن طريق برنامج Eviews 9. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المتغيرات في المدين القصير والطويل، كما أوصت بضرورة مراعاة التدرج والتوقيت المناسب في صياغة إي سياسة خاصة بالانفتاح الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة تنوع مصادر الدخل والحد من الاعتماد المفرط على إيرادات المحروقات.

كلمات مفتاحية: الانفتاح الاقتصادي، السياسة النقدية، نماذج ARDL

Abstract:

The objective of this study is to study and analyze the effect of economic openness in monetary policy in Algeria during the period 1990-2015. A number of variables have been used in accordance with the reality of the Algerian economy and empirical studies and based on the self-regression methodology of the ARDL through the Eviews 9 program.

المؤلف المرسل: بن عروس رضوان، الإيميل: rida26benarous@gmail.com

The study concluded that there is a relationship between the variables in the short and long term. It also recommended that the gradual and appropriate timing should be taken into account in the formulation of any policy of economic openness, in addition to the need to diversify sources of income and reduce excessive dependence on hydrocarbon revenues

Key words: economic openness, monetary policy, ARDL models

1. مقدمة:

شهد العالم متغيرات شتى وأبرزها التغيرات الاقتصادية، فقد انتهجت جميع دول العالم اليوم سياسة الانفتاح الاقتصادي سواء كانت دول متقدمة أو متخلفة، رأسمالية أو اشتراكية، والذي ينطوي على الانفتاح على العالم الخارجي من حيث حرية الاقتصاد وحرية التجارة وفتح الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية وهجرة الأفراد؛ وقد اختلفت الآراء حول إيجاد مفهوم موحد للانفتاح الاقتصادي؛ فهناك من يراه الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية بين دول العالم والأسواق المشتركة؛ وهناك من يراه عبارة عن سياسة تعتمد على إزالة كافة القيود على حركة التبادل الخارجي وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد من أجل تحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال والتكنولوجيا لمحاولة زيادة الإنتاج وإحلاله محل الواردات وتصدير الفائض وتشغيل الأيدي العاملة وغيرها.

في الجزائر وبعد الأزمة النفطية لسنة 1986 وانهيار أسعار الصرف وقعت الجزائر في أزمة مالية خانقة حيث انخفضت مداخيل الدولة، وشلت حركة التمويل وتعطلت المشاريع الاستثمارية والمخططات التنموية، لذلك سارعت السلطات الجزائرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى تطبيق واعتماد منهج الانفتاح الاقتصادي كسياسة للإصلاح وتفعيل النظام المالي والمصرفي باعتباره أهم قطاع يعتمد عليه في تحقيق النمو الاقتصادي والخروج من الأزمة.

وقد تجلّى هذا الإصلاح على أرض الواقع في الجزائر من خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 والمعدل بالأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وقد أثبت محتوى هذا القانون الرغبة الواضحة من طرف السلطات المالية والنقدية في الجزائر في تحرير القطاع المالي والمصرفي من خلال فتح المجال أمام إنشاء بنوك أجنبية برأس مال مشترك جزائري وأجنبي، بالإضافة إلى بداية التحرير التدريجي لأسعار الصرف وأسعار الفائدة وتحرير حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

بعد مرور أكثر من عقدان على تبني الجزائر كغيرها من الدول النامية لخيار اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد من كافة القيود يمكننا تقييم نتائج الانفتاح الاقتصادي في الجزائر على مختلف مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2015 .

1.1. الإشكالية:

ما مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي في الجزائر على فعالية السياسة النقدية على المدى القصير والطويل؟

الفرضيات:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة يمكن طرح الفرض الرئيسي التالي:

توجد هناك علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين الانفتاح الاقتصادي ومتغيرات السياسة النقدية في الجزائر.

2.1. منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة حول تأثير الانفتاح الاقتصادي بشقيه المالي والتجاري في السياسة النقدية، لذلك فإن البحث يعتمد على إتباع المنهج الوصفي للإلمام بالجوانب النظرية الممثلة في وصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالانفتاح الاقتصادي والسياسة النقدية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي حيث تم استخدام الطرق القياسية لتقدير مدى تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادي على السياسة النقدية حيث تم

الاعتماد على منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 9 لإجراء كل الاختبارات الإحصائية والتقديرات المناسبة.

3.1. أهمية الدراسة:

تكمل أهمية الدراسة كونها تسعى لتحليل وقياس الآثار المحتملة للانفتاح الاقتصادي بشقيه المالي والتجاري على السياسة النقدية في الجزائر، في ظل الاتجاه المتزايد نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي ومدى قدرتها على أداء وظائفها الرئيسية، ولاسيما ما يتعلق بتحقيق الاستقرار النقدي عبر تفعيل أدوات الرقابة على الائتمان، وإمكانية استخدام سعر الفائدة وسعر الصرف في تثبيت اتجاهات السياسة النقدية.

4.1. حدود الدراسة :

تضمنت الدراسة الحدود الزمانية والمكانية، أما الحدود المكانية فدراستنا تخص الاقتصاد الجزائري فقط، وأما الحدود الزمانية فتمتد خلال الفترة 1990-2015 باعتبار سنة 1990 البداية الفعلية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر.

2. الخلفية النظرية والدراسات التطبيقية:

في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وإصلاح وتحرير القطاع المالي قامت السلطات الجزائرية بالتحرير التدريجي لأسعار الصرف وأسعار الفائدة وحركة رؤوس الأموال، و في ظل هذا التوجه كان لزاما على السلطات النقدية استعمال أدوات تتحكم فيها على التغيرات التي تطرأ على الوضعية النقدية للبلاد، وقد تمثلت هذه الأدوات:

1.2. معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم أحد أهم أدوات السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض (90-10) يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معايير المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل

إعادة خصم خاص بكل قطاع، لكن بداية من سنة 1990 تم تعويضه بنظام موحد لمعدل إعادة الخصم، يقوم بنك الجزائر (مجلس النقد والقرض) بتحديدته حسب التوقعات المتعلقة بتطور الجاميع النقدية والقروض، كما يحدد في بداية كل ثلاثي المبالغ الاجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم(ج. ر المواد 69-70-71-72)، والجدول التالي يوضح تطور هذا المعدل في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

الجدول رقم (01): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

المعدل	إلى غاية	ابتداء من	المعدل	إلى غاية	ابتداء من
9.5%	1999/09/08	1998/02/09	7%	1990/05/21	1998/05/02
8.5%	2000/01/26	1999/09/09	10.5%	1991/09/30	1990/05/22
7.5%	2000/10/21	2000/01/27	11.5%	1994/04/09	1991/10/01
6%	2001/01/19	2000/11/22	15%	1995/08/01	1994/04/10
5.5%	2003/05/31	2002/01/20	14%	1996/08/27	1995/08/02
4.5%	2004/03/06	2003/06/01	13%	1997/04/20	1996/08/28
4%	2016/09/30	2004/03/07	12.5%	1997/06/28	1997/04/21
3.5%	2017/05/01	2016/10/01	12%	1996/11/17	1997/06/29
3.75%	اليوم	2017/05/02	11%	1998/02/08	1997/11/18

Source: banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, mars 2017, p 17.

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك الجزائر شرع في تعديل معدل إعادة الخصم من صدور قانون النقد والقرض(90-10) تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية، والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه، خاصة منها ما تعلق بالتخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد حيث قام بنك الجزائر برفع معدل إعادة الخصم من 7% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1990 ثم إلى 11.5% عام 1991 ليثبت هذا المعدل نهاية شهر أفريل 1994 ليرتفع بعد ذلك إلى 15% سنة 1995، إلا أن هذا الارتفاع كان نتيجة ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف

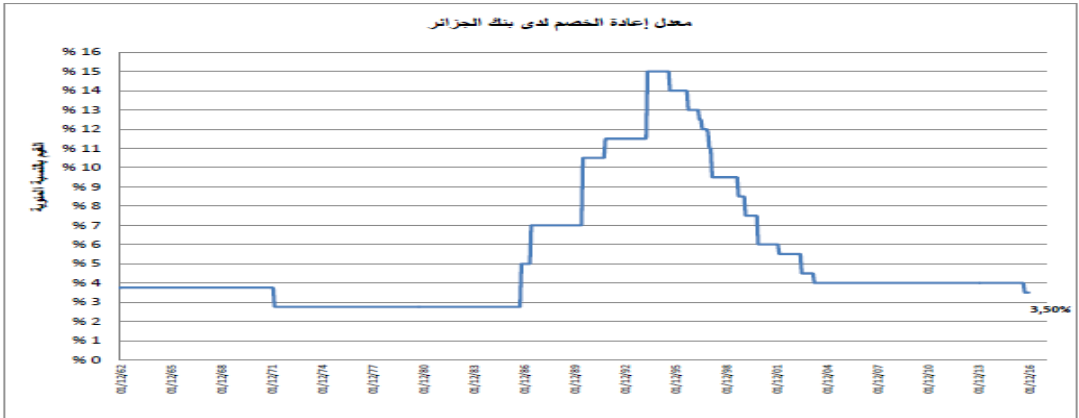
وتحرير الأسعار حالت دون تحقيق الهدف المطلوب ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية سالبة وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة فعاليتها.

ومنذ عام 1995 إلى غاية مارس 2004 عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا تدريجيا من سنة لأخرى من (14%) سنة 1996 إلى (9.5%) في سنة 1999 إلى 6% سنة 2001، ليستقر في مارس 2004 عند 4.5%، وهذا نظرا للتحكم في معدل التضخم وانخفاضه من 29.8% عام 1995 إلى 1.4% سنة 2002 مع تسجيل أسعار فائدة حقيقية موجبة.

ومنذ عام 2004 استقر معدل إعادة الخصم عند (4%) وثبت إلى غاية 2016/09/30 لتنخفض مجددا إلى (3.5%) في 2016/10/01، بموجب التعليمات 05-16 بعدها عرف ارتفاعا طفيفا إلى 3.75% في 2017/05/02 وذلك بموجب التعليمات (03-17)، وذلك لتحسن الوضعية المالية للبنوك مما أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي.

والشكل التالي يوضح تطورات هذا المعدل خلال الفترة 1990-2015

الشكل رقم (01): منحى تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015



Source: banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, mars 2017, p 17.

2.2. الاحتياطي الإجباري

المادة 93 من قانون (90-10) أجبرت البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي يحسب إما من مجموع الودائع أو بجزء منها، ومبدئيا لا تتجاوز نسبة هذا الاحتياطي 28% من المبلغ الذي استعمل كأساس للحساب، ويمكن للبنك المركزي أن يرفع من هذه النسبة أو أن يحفظها حسب الضرورية الاقتصادية لذلك، وكل نقص في قيمة الاحتياطي لأي بنك يدفعه لدفع غرامة مالية بنسبة 1% من هذا النقص يتحصل عليها البنك المركزي ويحق للبنك المعاقب أن يقدم طعنا لدى الغرفة التجارية في المحكمة العليا أو مجلس الدولة.

وقد لجأ البنك المركزي في الجزائر إلى فرض احتياطي إجباري ولأول مرة في نوفمبر 1994، حيث أصدرت التعليمات (16-94) والتي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات لديها على شكل ودائع بنسبة 2.5% (التعليمات رقم 16-74) غير أن هذه النسبة لم تطبق فعليا وبقيت بدون تطبيق إلى غاية شهر أبريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، وقد تم رفع هذه النسبة إلى 4.25% (التعليمات رقم 06-01)، وفي عام 2001 قد تم تطبيقا فعليا ابتداء من 15 ديسمبر 2001، ونظرا لوفرة السيولة لدى المصارف وتحسن الوضع العام للاقتصاد أقدم البنك المركزي على تفعيل هذه الأداة، وذلك برفع هذا المعدل إلى 6.25% عام 2002 ثم إلى 6.5% عام 2004 وذلك بموجب تعليمات البنك المركزي رقم (02 _ 04) وهذه النسبة بقيت إلى نهاية سنة 2007 ليشهد هذا المعدل ارتفاعا جديدا إلى غاية 8% خلال سنة 2008، وذلك بموجب التعليمات رقم (02 _ 08) أي بمعدل زيادة يقدر ب 23%، كما قد وضحت هذه التعليمات معدل المكافأة الذي يمنحه البنك المركزي للبنوك مقابل الاحتياطي الإجباري ب 0.5% مقابل 0.75% التي كانت سابقا، كما قد استمر معدل الاحتياطي الإجباري في الارتفاع إلى 9% في نهاية سنة 2010 وهذا قصد المساهمة أكثر في الاستقرار المالي ثم إلى 11% سنة 2012 ليصل إلى 12% سنة 2013 وهذا وفقا للمادة 2 من التعليمات (13-13-

02) والمتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية ولم يسجل هذا المعدل أي تعديل إلى غاية شهر أبريل 2016 لينخفض إلى 8% وذلك بموجب تعليمة البنك المركزي رقم (16-03)

3.2. عمليات السوق المفتوحة

لعمليات السوق المفتوحة عادة هدف محدد وهو معدل الفائدة، وتتمثل هذه الأداة في شراء وبيع البنك المركزي في السوق النقدية للسندات العمومية تستحق في أقل من (6) أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم أو بمنح قروض، ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف قد تم التخلي عنه منذ صدور الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقروض (المادة 54 من الأمر 11-03) كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة (المادة 41 من الأمر 11-03).

وتتم هذه العملية بطلب من بنك الجزائر عن طريق التلكس أو الفاكس من البنوك والمؤسسات المالية أن تعطي تسعيرة قاطعة للسند أو معدل فائدة محدد بسعر شراء وسعر بيع، ويتحصل بنك الجزائر على العروض باستمرار ويختار أحسنها، تتضمن عروض هذه التسعيرات المبلغ الإجمالي للسندات المباعة، وتاريخ العملية وتاريخ الاستحقاق وعدد الأيام بين تاريخ القيمة وتاريخ الاستحقاق (N)، ومعدل الفائدة الاسمي (i)، وعليه يصبح سوق السند في السوق المفتوحة بالشكل التالي (article 02, l' instruction 02, N°=95-28).

$$P = \frac{1 + (i \times n)}{365} \text{ "المبايع المبلغ"}$$

رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وقد شملت مبلغ 4 ملايين دينار جزائري بمعدل فائدة متوسط 14.94%، ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية للامتصاص السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم

المعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم الجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة منذ 2002 إلى غاية 2009 (BANQUE d'Algérie, 2005, p 179) غير مستعملة رغم أن دورها يبقى مهم وفعال وقوي الذي يسمح بتعديل السيولة البنكية.

4.2. نظام مزايمة أدونات الخزينة

لقد اتبعت السلطة النقدية نظام آخر وهو مزادات أدونات الخزينة حيث تقوم هذه الأخيرة بإصدار سندات عمومية تخضع لشروط السوق النقدية في شكل مناقصة سندات ذات استحقاقات موحدة، وتتدخل الخزينة العمومية في السوق النقدية من خلال بنك الجزائر باعتباره وكيلها المالي، والذي يقوم بخدمتها بضمان تحقيق عمليات مناقصات بيع سنداتهما القابلة للتداول في السوق النقدية (ماجدة مدوخ، 2011، ص 379)، وقد بدأت هذه العملية لأول مرة في أكتوبر 1995 وقد بلغت أسعار الفائدة على السندات 22.5% ثم انخفضت إلى 17.5% في نهاية السنة، وهو ما يسهل تطبيق عمليات السوق المفتوحة في نهاية 1996 (كريم ناشايبي، 1998، ص 58)، ويتعلق الأمر بأدونات الخزينة قصيرة الأجل ل 13، 26، 52 أسبوع و أدونات الخزينة لستين وخمسة سنوات حيث بلغت معدلات الفائدة لهذه الأدونات في فيفري 2001 كما يوضحه الجدول أسفله.

الجدول رقم (02): تطور سعر الفائدة لمزادات أدونات الخزينة

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	فيفري 2001
13 أسبوع	0	0	12.93	9.83	9.89	9.83	5.82
26 أسبوع	0	0	13.93	9.83	9.81	9.91	5.96
52 أسبوع	10	10	10	10.07	10.06	10.06	7.95
سنتين	11.25	11.25	11.25	8	8	8	6.00

المصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي، التقارير السنوية لبنك الجزائر

كما تجدر الإشارة إلى أن تدخل بنك الجزائر بهذه الأدوات غير المباشرة في السوق النقدية قد توقف منذ شهر مايو 2001 وهذا بسبب عدم تعهد البنوك في مزادات القروض وعدم لجوئها إلى أخذ الأمانات على 24 ولأجل (محمد لكساسي، 2004، ص8).

5.2. تسهيلات الودائع المغلة للفائدة

لقد جاء تطبيق آلية تسهيلة الودائع المغلة للفائدة انعكاسا للاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعتبر هذه الآلية عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر (INSTRUCTION BANQUE D'ALGERIE , N°=04-05).

وبالرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا منذ سنة 2008 وحتى في السداسي الأول من سنة 2006، إن معدل الفائدة على هذه التسهيل الخاصة بالوديعة تمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة لبنك الجزائر والسوق النقدية، في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر (BANQUE D'ALGERIE, 2005, p158).

لقد تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ تطبيقها في سنة 2005، وهو ما يؤكد على أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة الأخرى، والجدول الموالي يوضح ذلك (فارس فوضيل، 2013، ص202).

الجدول رقم (03): معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة (2001-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	1.25	1.25	1.25	1.25	0.75	1.75	2.75	1
1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	2	2.5	2	1.9	-	-	-	2
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3
0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	-	-	-	4

Source : banque d'Algérie « bulletin statistique trimestriel » N°=03 , juin 2008 , P :12 ,
banque d'Algérie « bulletin statistique trimestriel,N°=26, juin 2014, p:17, banque
d'Algérie « bulletin statistique trimestriel, N°=37, MARS 2017 , p 17.

1. المعدل على استرجاع السيولة لسبعة أيام.
2. المعدل على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر.
3. المعدل على استرجاع السيولة لستة أشهر.
4. فوائد تسهيلات الإيداع.

يظهر من خلال الجدول رقم (3) التذبذب في معدلات الفائدة على عمليات استرجاع السيولة الأسبوعية والربع سنوية ما يدل على ديناميكية هذه الأداة في حين يلاحظ استقرار نسبي في المعدلات الخاصة باسترجاع السيولة النصف سنوية والمعدلات الخاصة بتسهيلات الودائع المغلة للفائدة.

أما من جانب الانفتاح الاقتصادي فينظر إليه حسب صندوق النقد الدولي kahkonnen بأنه " تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات الجارية ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية(عزّة فؤاد نصر إسماعيل، 2005، ص12)؛ أما منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية Unctad تنظر إلى الانفتاح الاقتصادي بأنه " ليس فقط توفر الحصول على السلع بل أيضا على الخدمات والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبي ورؤوس الأموال (unctad,2000,p12).

من خلال هاذين التعريفين للانفتاح الاقتصادي يتضح أن هناك أشكال الانفتاح الاقتصادي؛ فهناك من يرى أن الانفتاح الاقتصادي يقتصر فقط في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية بين دول العالم والأسواق المشتركة، ومنهم من يرى أن الانفتاح الاقتصادي عبارة عن سياسة تعتمد على تحرير المبادلات التجارية لدولة عن طريق إزالة كافة القيود الجمركية وهذا التعريف الأكثر شيوعاً في كتب التجارة الخارجية والاقتصاد الدولي، وهو ما يعرف بالانفتاح التجاري، ومنهم من يعرفه على أساس تحرير وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في المشروعات الاقتصادية، وهذا التعريف يطلق عليه الانفتاح نحو التدفقات الرأسمالية أو الانفتاح المالي.

وبالاختلاف أشكال الانفتاح الاقتصادي تختلف أشكال قياسه حسب نوع الانفتاح تجاري كان أم مالياً، وتتضمن أهم مؤشرات الانفتاح التجاري المؤشرات التالية (Michel 1996, p84) (Christine Brandt, 2004, p13) (Sebastian Edwards 2012, p12) (zerbato السواعي، 2006، ص59):

$$(1) \text{ مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الواردات} + \text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

$$(2) \text{ مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

$$(3) \text{ مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

$$(4) \text{ مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات} = \frac{\text{الصادرات من السلع والخدمات}}{\text{الواردات من السلع والخدمات}}$$

أما الانفتاح المالي فيأخذ المؤشرات التالية:

1) مؤشر نسبة التحويلات بدون مقابل إلى الناتج المحلي الاجمالي = $\frac{\text{تحويلات بدون مقابل}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$

2) مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي = $\frac{\text{مجموع الدين الخارجي}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$

أما المؤشر العام والذي نعتمد عليه في قياس الانفتاح الاقتصادي فهو:

❖ المؤشر العام لقياس الانفتاح الاقتصادي = $\frac{\text{مجموع المؤشرات السابقة}}{\text{عددتها}}$

أما على مستوى الأدبيات التطبيقية فنجد دراسة (Akpan H. Ekpo and Ekpeno L, 2017) قامت بدراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على السياسة النقدية، النمو الاقتصادي والتضخم على 37 دولة إفريقية، وقد توصلت إلى انه لا توجد علاقة بين الانفتاح الاقتصادي والسياسة النقدية في إفريقيا بل السياسة النقدية تخضع إلى متغيرات أخرى داخلية لا غير.

أما دراسة (HAKAN BERUMENT, 2007) فتناول فيها الباحث أثر الانفتاح الاقتصادي على فعالية السياسة النقدية ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي وقام بتطبيق دراسته على 29 دولة مختلفة من العام وذات درجات متفاوتة من الانفتاح الاقتصادي، وقد توصلت إلى أن الاختلاف في درجات الانفتاح الاقتصادي تؤدي إلى تأثيرات مختلفة على فعالية السياسة النقدية وعلى كل من النمو ومعدلات التضخم، كما توصلت أيضا إلى العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي وفعالية السياسة النقدية تعتمد على عوامل أخرى كذلك مثل وجود اختلافات حقيقية بين الدول في نظامها الاقتصادي وآلية عمل النظام النقدي في كل دولة.

أما دراسة (Mustafa Acar & Nihat Isik, 2005) فقد تناولت أثر الانفتاح الاقتصادي على السياسة النقدية وأسعار الصرف ل 41 دولة متقدمة ونامية وذات درجات مختلفة من الانفتاح الاقتصادي، وقد توصلت إلى أثر الساية النقدية على سعر الصرف آثار سلبية، كما توصلت أيضا إلى أن الانفتاح الاقتصادي يقلل من قدرة السياسة النقدية في التأثير على أسعار الصرف، كما ان هناك علاقة

سلبية بين الانفتاح الاقتصادي وتأثير النمو النقدي على أسعار الصرف وأن التوسع النقدي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية بالنسبة للدول النامية.

أما على مستوى الجزائر فنجد دراسة (بوضيف المختار، 2014) قد توصل فيها إلى أن سياسة الانفتاح المالي المنتهجة في الجزائر لم يكن لها أي أثر على السياسة النقدية إلا من خلال تأثير سعر الفائدة الحقيقي على الودائع في عرض النقود ولم تنجح في تطوير القطاع المالي، كما أن قدرة السياسة النقدية في تحقيق أهدافها ما زالت ضعيفة لضعف القطاع المصرفي والسوق المالية وسيطرة السياسة المالية على مجريات النشاط الاقتصادي.

كما تناولت دراسة قام بها (صاوي مراد، 2012) موضوع الانفتاح التجاري باستعمال ثلاثة مؤشرات وذلك لسبعة عشر قطرا عربيا ولسته أقطار غير عربية تختلف من حيث حجم السكان وحجم الاقتصاد، وقد توصلت هذه الدراسة من خلال مقارنة حجم السكان ودرجة الانفتاح الاقتصادي أن هناك علاقة عكسية بينهما حيث بينت أن البلدان غير المنفتحة اقتصاديا أنها كبيرة في عدد السكان، كما أثبتت أن قوة السياسة المالية والنقدية تتضاءل عند جميع الدول موضوع الدراسة كلما زادت درجة الانفتاح التجاري لها.

كما قامت دراسة (لدالي سعيدة، 2014) بدراسة تغيرات أسعار الفائدة وأسعار الصرف على تدفقات حركة رؤوس الأموال في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وقد توصلت من خلال النموذج المستخدم في الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر وأن أي زيادة في أسعار الصرف تؤدي إلى نقص في تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة وهذا دلالة على خوف المستثمرين من تقلبات سعر الصرف وبالتالي تغير في قيمة العوائد المتأتية من الاستثمار، أما العالقة بين أسعار الفائدة فهي عكسية مع الاستثمار الأجنبي دلالة على ان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بسبب ارتفاع تكلفة التمويل عن طريق البنوك.

3. منهجية الدراسة القياسية:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL الذي طورها كل من Shinand and Sun (1998) وكل من Pesaran and Ai (2001) ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran إن اختبار الحدود في إطار نموذج ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I0 أو متكاملة من الدرجة الأولى I1 أو خليط من الاثنين معا، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I2، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك، لهذا يعتبر نموذج ARDL من أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة عددها 26 مشاهدة تمتد من 1990 إلى غاية سنة 2015. وحسب نموذج ARDL فإن المعادلة تكتب من الشكل:

$$\begin{aligned} \Delta m_2 = C + & \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta m_{2,t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta open_{t-1} \\ & + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta open m_{2,t-1} + \sum_{i=0}^{q_3} \beta_4 \Delta oil_{t-1} \\ & + \sum_{i=0}^{q_4} \beta_5 \Delta exch_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_5} \beta_6 \Delta inf_{t-1} + \alpha_1 m_{2,t-1} \\ & + \alpha_2 open_{t-1} + \alpha_3 open m_{2,t-1} + \alpha_4 oil_{t-1} \\ & + \alpha_5 exch_{t-1} + \alpha_6 inf_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث:

- M2: نسبة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة t

- Open: الانفتاح الاقتصادي؛

- Oil: أسعار النفط؛

- Exch: أسعار صرف الدولار الأمريكي بدلالة الدينار الجزائري؛

- Inf: معدلات التضخم؛

- Open m2: هي عبارة عن متغيرة مستقلة تراقب التغيرات في المتغير التابع وهذا حسب مختلف

الدراسات (Nihat Isik (2005), HAKAN BERUMENT (2007), Akpan H (2017),

- C: الحد الثابت؛

- P, q1, q2, q3, q4, q5: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني لمتغيرات النموذج؛

- &1, &2, &3, &4, &5 ; &6: معلمات العلاقة طويلة الأجل.

- T: اتجاه الزمن؛

- ε_t : حد الخطأ العشوائي.

وقد تم الحصول على بيانات الدراسة: نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام ومعدلات التضخم وأسعار الصرف من موقع قاعدة بيانات البنك الدولي، أما أسعار النفط فتم الحصول عليها من موقع منظمة الأوبك، أما مؤشر الانفتاح الاقتصادي فتم حسابه بناء على مختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر.

4. تحليل نتائج الدراسة القياسية:

في هذه الخطوة سنقوم بإجراء الدراسة القياسية باستخدام نموذج ARDL وتحليل النتائج المتوصل

إليها.

الجدول رقم (04): اختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF

		<u>At Level</u>					
		M2	OPEN	OP_M2	OIL	EXCH	INF
With Constant	t-Statistic	-0.5155	-2.5270	-1.4474	-3.8329	-3.6532	-1.4117
	Prob.	0.8723	0.1214	0.5429	0.0081	0.0118	0.5603
		n0	n0	n0	***	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3396	-2.4146	-2.1657	-3.6422	-4.6391	-1.7365
	Prob.	0.3988	0.3638	0.4868	0.0471	0.0056	0.7044
		n0	n0	n0	**	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4668	-0.6109	-0.3265	-3.9478	-3.1108	-1.3802
	Prob.	0.8083	0.4425	0.5575	0.0004	0.0032	0.1514
		n0	n0	n0	***	***	n0
		<u>At First Difference</u>					
		d(M2)	d(OPEN)	d(OP_M2)	d(OIL)	d(EXCH)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-4.9624	-6.1247	-5.4580	-5.6770	-9.8459	-5.0657
	Prob.	0.0006	0.0000	0.0002	0.0001	0.0000	0.0004
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0195	-6.0401	-5.3186	-5.9480	-4.9731	-5.1409
	Prob.	0.0026	0.0003	0.0013	0.0004	0.0036	0.0021
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8722	-6.2540	-5.5684	-5.8022	-9.8657	-5.0388
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يوضح الجدول (4) أعلاه اختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر؛ حيث نلاحظ بأن جميع المتغيرات تستقر بعد إجراء الفرق الأول ما عدي متغيرتي (oil) و(exch) التي نلاحظ بأنها مستقرة في المستوى وذلك لأن القيمة المحسوبة للديكي فولر أكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة وذلك في جميع نماذج منهجية جذر الوحدة وما يؤكد ذلك قيمة الاحتمال التي تقل عن (0.05)، وعلى هذا الأساس وبما أن يوجد اختلاف في درجة تكامل سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وحسب المنهج القياسي يمكن اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى البعيد والمدى القصير وهو ما يمكن عرضه كالاتي في الجدول أدناه المتكون من جزئين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

أ.د. تهتان موراد، بن عروس رضوان
أثر الانفتاح الاقتصادي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال
الفترة 1990-2015، دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي
للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-

الجدول رقم(05): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل

لنموذج ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: M2				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 1, 1)				
Date: 08/24/18 Time: 17:04				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 25				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN)	-0.857596	0.185908	-4.613018	0.0003
D(POEN_M2)	0.015948	0.002901	5.497380	0.0000
D(OIL)	-0.063680	0.030005	-2.122310	0.0498
D(EXCH)	-0.008041	0.035986	-0.223440	0.8260
D(INF)	-0.140589	0.126309	-1.113057	0.2821
CoIntEq(-1)	-0.662912	0.097381	-6.807429	0.0000
CoInteq = M2 - (-1.2937*OPEN + 0.0241*POEN_M2 - 0.0961*OIL + 0.0744 *EXCH - 0.3975*INF + 57.1370)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN	-1.293680	0.141549	-9.139429	0.0000
POEN_M2	0.024057	0.001736	13.854926	0.0000
OIL	-0.096061	0.056075	-1.713083	0.1060
EXCH	0.074425	0.074544	0.998405	0.3329
INF	-0.397512	0.152180	-2.612115	0.0189
C	57.137002	3.939157	14.504879	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

أ- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

نلاحظ من الجزء العلوي والخاص بتقدير نموذج ECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير(العلاقة قصيرة الأجل) أنا جميع المتغيرات ذات معنوية إحصائية عند المستوى 1% ما عدا الفرق الأول لأسعار الصرف والتضخم الذي جاء غير معنويين إحصائياً، أما إذا تكلمنا عن نوع التأثير فنلاحظ أن هناك من جاء موفق للنظرية الاقتصادية في حين أن بعضها جاء عكس ما تشير إليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

ب- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنا المعاملات طويلة الأجل في إطار منهجية ARDL أنا المتغيرات كلها ذات معنوية إحصائية ماعدا أسعار النفط وأسعار الصرف الذين جاء غير ذلك، أما باقي المتغيرات فكلها تمارس تأثيراً معنوياً على السياسة النقدية عند مستوى معنوية 5% أما مؤشر الانفتاح الاقتصادي

فقد جاء عكس النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وتفسيره منطقي لان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى.

الجدول رقم (06): اختبار وجود علاقة تكامل مشترك باستخدام اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 08/24/18 Time: 17:12		
Sample: 1992 2015		
Included observations: 24		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.444140	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال اختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود Bound test يتضح أن القيمة الإحصائية F-stat تقدر بـ 6.444140 وهي أكبر من F الجدولية لـ Pesaran وهذا ما يدفعنا لفض الفرضية العدمية H_0 عند كل المستويات وبالتالي علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي أن السياسة النقدية تتكامل تكاملا مشتركا مع محدداتها، حيث أن هذه المحددات لا تبعد كثيرا عن بعضها البعض في الأجل الطويل حيث تسلك سلوكا متشابها.

الجدول رقم (07): اختبارات وجود مشاكل الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء في النموذج

المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.577652	Prob. F(2,14)	0.5740
Obs*R-squared	1.905775	Prob. Chi-Square(2)	0.3856

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

في هذا الصدد من المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، وإذ لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متمسقة (بسبب القيم المختلفة للمتغير التابع التي تظهر كأنحدار في النموذج) ويتم الكشف عن وجود هذه المشكلة باستعمال اختبار **LM-Test** ومن خلال هذا الاختبار نلاحظ ان القيمة **P-VALUE** لإحصائية X^2_2 أكبر من 0.05 وعلية نقبل الفرضية الصفرية H_0 بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين بواقي معادلة الإنحدار.

الجدول رقم (08): اختبارات وجود مشاكل عدم ثبات التباين في النموذج المقدر

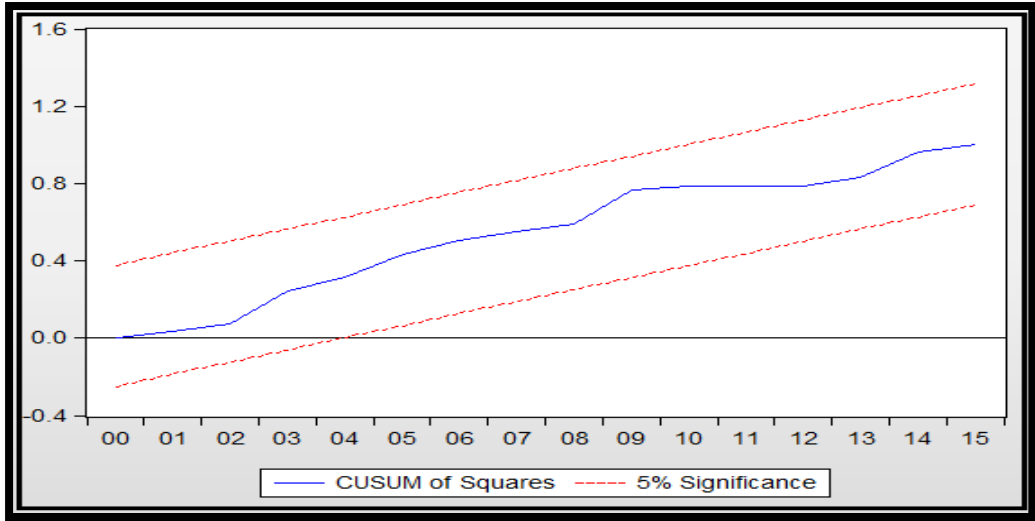
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.206273	Prob. F(8,16)	0.0847
Obs*R-squared	13.11299	Prob. Chi-Square(8)	0.1080
Scaled explained SS	3.172041	Prob. Chi-Square(8)	0.9231

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ ان **P-value** لإحصائية **Fisher** أكبر من 0.05 وعلية نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ثبات التباين.

من خلال الشكل أدناه نلاحظ ان كلا من مجموع البواقي المعاوذة **CUSUM** والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة **CUSUM OF SQUARES** هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل الحدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الميكلي لنموذج **ARDL** عند مستوى معنوية 5%، وعلية يمكن القول أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

الشكل رقم (3): اختبار استقرار النموذج وفق اختباري CUSUM و CUSUMSQ



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

5. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل وقياس أثر الانفتاح الاقتصادي في السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، ولتحقيق ذلك قمنا بتطبيق إحدى المناهج القياسية الحديثة والذي يتمتع بقدرته مع التعامل مع السلاسل الزمنية غير المتكاملة من نفس الدرجة، ويتمثل هذا المنهج في نموذج ARDL والذي طوره كل من PESARAN ET ALL وقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

أ- نتائج الدراسة: تمثلت أهم نتائج الدراسة في:

- استقرارية بعض المتغيرات عند المستوى I0 أي أنها متكاملة من الدرجة الصفر، وبعضها الآخر مستقر عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الرتبة الأولى وذلك وفقا لنتائج اختبار جذور الوحدة لديكي فولر المطور ADF.

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أي أن المتغيرات تأخذ شكلها الطبيعي بغض النظر عن درجة تكامل متغيراتها؛

- بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل ظهرت كل المعالم ذات معنوية إحصائية، أما من حيث الإشارة فمتغيرة الانفتاح الاقتصادي جاءت عكس النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وهذا عكس ما كان متوقع وتفسيره جاء منطقيا لان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى وبالتالي فغن الدرجات المرتفعة من الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر كان سببها الرئيسي الارتفاع الكبير في صادرات المحروقات.

ب- التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث يمكن أن نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة مراعاة التدرج، الانتقاء، والتوقيت المناسب في صياغة أي سياسة خاصة بالانفتاح الاقتصادي بشقيه التجاري والمالي مع الموازنة بين الفوائد والتكاليف المرتبطة بأي سياسة انفتاح؛
- ضرورة التنويع في مصادر الدخل والحد من الاعتماد المفرط على إيرادات المحروقات وتشجيع الاستثمار والاهتمام بكل القطاعات الاقتصادية بهدف تنشيط وتنويع الصادرات؛
- ضرورة تعميق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- ضمان استقلالية أكبر للسياسة النقدية عن طريق وضع قوانين تحميها ضد مخاطر الانفتاح الاقتصادي.

6. قائمة المراجع :

المؤلفات:

- محمد خالد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، الأردن 2006.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية Unctad، " العولمة والتحرير-التنمية في مواجهة أقوى حدثين"، ترجمة ياسر محمد جاد الله وغربي مدبولي أحمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2000.

المذكرات:

- دالي سعيدة، أثر السياسة النقدية على حركة رأس المال في ظل الانفتاح الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2014
- عزة فؤاد نصر إسماعيل، " أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة القاهرة 2005.

المقالات باللغة العربية:

- بوضياف المختار، رميدي عبد الوهاب، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10، المجلد 01، جامعة خميس مليانة، 2014.
- صولي مراد، الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية- دراسة قياسية-، مجلة المستقبل العربي، جامعة قالمة.
- فارس فوضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 21، 22، شتاء ربيع 2013.
- كريم ناشبي وآخرون، الجزائر وتحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.
- ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة بسكرة، نوفمبر 2011.

المقالات باللغة الأجنبية:

- Akpan H. Ekpo and Ekpeno L, **Openness and the Effects of Monetary Policy in Africa**, Munich Personal RePEc

Archive,(MPRA), Paper No. 80847, posted 19 August 2017, 14:09 UTC, Online at <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/80847/>.

- Christine Brandt, **economic growth and openness an econometric analysis for regions prebiminag**, university Aat ulm, versions vov 2004.
- HAKAN BERUMENT, NAZLI KONAC AND OZGE SENAY, **Openness and the Effectiveness of Monetary Policy: A Cross-country Analysis**, International Economic Journal Vol. 21, No. 4, 577-591, December 2007.
- Michel zerbato , **Macroéconomie élémentaire**, paris, armond colin, 1996.
- Nihat Isik, Mustafa Acar AND H. Bayram Isik, **Openness and the Effects of Monetary Policy on the Exchange Rates: An Empirical Analysis**, Journal of Economic Integration VOL 21, March 2005; 52-67.
- Sebastian Edwards, **Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries**, Journal of Economic Literature, vol. 31, no. 3 (September 2012).

التقارير والقوانين:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر، الوضعية الاقتصادية والنقدية 2005، بنك الجزائر؛
- قانون 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 54؛
- التعليم 06-01، المؤرخة في 06-12-2001، والمتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني؛
- التعليم 02-04، المؤرخة في 13-05-2004، والمتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني؛
- التعليم رقم 02-08، المؤرخة في 11-03-2008، والمتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني؛
- التعليم رقم 13-02، المؤرخة في 23-04-2013، والمتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني؛
- التعليم رقم 03-16، المؤرخة في 25-04-2016، والمتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني؛
- الأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية.

7. الملاحق:

الملحق رقم(01): المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة القياسية

السنوات	M2/PIB	INF	EXCH	OIL	OPEN
1990	61,77	17,87	8,95	22,26	37,20
1991	49,11	25,88	18,47	20	43,42
1992	51,94	31,68	21,83	19,32	36,57
1993	50,1	20,5	23,34	16,33	32,77
1994	45,31	29	35,05	15,82	31,68
1995	37,16	29,7	47,66	17,02	33,71
1996	33	18,6	54,74	20,29	41,34
1997	36,08	5,7	57,7	19,09	28,77
1998	42,37	4,95	58,73	12,28	31,71
1999	42,2	2,64	66,57	17,47	38,27
2000	37,82	0,34	75,25	27,6	53,90
2001	56,84	4,23	77,21	23,12	50,11
2002	62,72	1,42	79,68	24,36	44,56
2003	62,81	2,58	77,39	28,1	49,38
2004	59,26	3,97	72,06	36,05	31,82
2005	53,82	1,38	73,27	50,64	60,18
2006	57,28	2,31	72,64	61,08	64,48
2007	64,09	3,68	69,29	69,08	58,65
2008	62,08	4,86	64,58	94,45	56,43
2009	73,16	5,74	72,64	61,05	40,10
2010	69,05	3,91	74,38	77,45	44,69
2011	68,06	4,52	72,93	107,46	45,30
2012	67,95	8,89	77,53	109,45	43,11
2013	71,74	3,26	79,36	105,87	39,83
2014	79,41	2,92	80,57	96,2	37,27
2015	81,57	4,8	100,69	53,1	31,99